

الإعلام الإلكتروني في الجزائر بين القصور التشريعي والحضور الواقعي
*Electronic media in Algeria
between the legislative deficiency and the realistic presence*



د.يمينة قصير¹، أ.د.بولرباح عسالي²

1 أستاذ محاضر أ جامعة الجلفة، y.ghesseier@gmail.com

2 أستاذ التعليم العالي جامعة الجلفة، b.assali@gmail.com



تاريخ الإرسال: 2021/02/03 تاريخ القبول: 2022/03/21 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

لعرض عينة من واقع الإعلام الإلكتروني في الجزائر، ولتقييم مدى مواكبة المشرع الجزائري لخصوصيات النشاط؛ تدرّجنا من الإطار المفاهيمي للموضوع إلى عرض أهم إفرزاته، ثم إلى موقعه ضمن منظومة التشريع الدولي والوطني، لنتّوجّ دراستنا بعرض تجربة جريدة إلكترونية محلية، ذات صيت عربي ودولي بشهادة مراكز إحصاء وهيئات دولية متخصصة، تلك الموزعة عبر الموقع الإلكتروني "الجلفة إنفو"، الذي تمكن إلى حد كبير من وضع انشغالات الساكنة على أجندة صناع القرار المحلي والمركزي.
كلمات مفتاحية: إعلام إلكتروني؛ تشريعات الإعلام؛ مرسوم تنفيذي رقم 20-332؛ جلفة إنفو.

Abstract:

To present a sample of the reality of electronic media in Algeria, and to assess the extent to which the Algerian legislature keeps pace with the specifics of the activity; We graduated from the conceptual framework of the topic to presenting its most important findings, then to its position within the system of international and national legislation, to culminate our study by presenting the experience of a local electronic newspaper of Arab and international reputation with the testimony of statistical centers and specialized international bodies,

distributed through the website "Djelfa Info", which enables To a large extent, the preoccupations of the population were placed on the agenda of local and central decision-makers.

Keywords: Electronic Media; Media Legislation; Executive Decree n^o 20-332; Djelfa info.

1- المؤلف المرسل: يمينة قصير، الإيميل: y.ghesseier@gmail.com

مقدمة :

تغير دور الدولة التي كانت تحتكر واجهة الإعلام وتوجه الرأي العام، إلى مجرد مستقبل سلبي، يتلقى مجموعة رسائل ساهمت في صياغتها دول وكيانات أخرى، الأمر الذي شكّل تهديدا لسياسات حكومية، وزعزعة لاستقرار انظمة أخرى، وهذا بعد موجة التعاملات الرقمية وانتشار استخدام الشبكات المعلوماتية ووسائط التواصل.

وقصد تحقيق جملة أهداف أهمها رصد واقع هذا النوع الجديد من الإعلام، وتقييم مدى مواكبة المشرع الجزائري على وجه الخصوص لهذا النشاط، فإننا نحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يمكن للتشريعات المنظمة للإعلام الإلكتروني خاصة في الجزائر أن تواكب الأمر الواقع الذي فرضه هذا النوع من الإعلام؟ وكيف يمكننا تقييم هذه التجربة في الجزائر؟

وذلك باستخدام المنهج الوصفي الذي يقتضي التحليل، وبالاعتماد على منهج دراسة الحالة بخصوص الشق التطبيقي للدراسة.

وعلى هذا الأساس؛ ندرج من عرض إطار مفاهيمي حول الإعلام الإلكتروني، تعريفاته وخصائصه، الإيجابي منها والسلبي وأهم أشكاله، وما يميزه عن نظيره التقليدي، إلى تبيان أهم إفرازات هذا النوع من الإعلام، وصولاً إلى مدى مواكبة منظومة التشريع الدولي والوطني لهذا النشاط، لنتوج دراساتنا بعرض تجربة جريدة إلكترونية جزائرية؛ تلك الموزعة عبر الموقع الإلكتروني "الجلفة إنفو"؛ والتي تتضمن قسماً للأخبار الوطنية والمحلية، والذي

يحمل أثراً واضحاً على الحياة اليومية للمواطن في منطقة الجلفة، سواء تعلق الأمر برفع انشغالاته الحاضرة لدى صانعي القرار المحلي أو إلى السلطات المركزية أحياناً، كما تضم عدداً متنوعاً من المنتديات التي تلبي رغبات شريحة عريضة من متابعي الانترنت داخل الوطن وخارجه، وذلك بشهادة مراكز إحصاء وهيئات دولية متخصصة في هذا المجال.

1. الإعلام الإلكتروني (إطار مفاهيمي):

نحاول في البداية عرض بعض تعريفات هذا النوع من الإعلام وخصائصه في شقيها الإيجابي والسلبي، لنصل إلى التفرقة بين الوسيطين التقليدي والرقمية للإعلام.

1.1 مفهوم الإعلام الإلكتروني وخصائصه:

يعرّف الإعلام باعتباره أحد أهم أغراض الاتصال، بتكامل جملة عناصر رئيسية: المرسل، المستقبل، الرسالة، الرمز وفك الرمز، والتغذية العكسية¹. حيث يتم الاتصال بالجماهير، بإحدى الوسائل الإعلامية لنقل أخبار أو معلومات أو ترفيه أو آراء وقيم، وتشكيل رأي عام وتنمية اتجاهات وأنماط من السلوك لم تكن متواجدة لدى الجمهور المستهدف، بالدقة والسرعة الملائمتين لتنوع اتجاهاته ومستوياته²، ويتصدر تلك الوسائل الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية بشتى طرق توزيعها وبنها التقليدية والحديثة.

أما الإعلام الإلكتروني فهو الإعلام الذي يستخدم كافة الوسائل الاتصالية الإلكترونية المتاحة للوصول إلى مستقبله، عبر أدوات متعددة تزداد نمواً وتنوعاً وتدخلت مع مرور الوقت، أهم تلك الأدوات: المحطات التلفزيونية التفاعلية الأرضية الرقمية أو عن طريق الآي بي أو تلفزيون الانترنت والفيديو عند الطلب، والصحافة الإلكترونية، ومنتديات الحوار، والمدونات، والمواقع الشخصية والمواقع المؤسسية والتجارية، ومواقع الشبكات الاجتماعية، والإذاعات الإلكترونية، والمجموعات البريدية، وحتى مجموعات الرسائل النصية والوسائط المتعددة³، وذلك تحت عدة مسميات أهمها: الإعلام التفاعلي،

إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال، الإعلام السيبروني، الإعلام الشعبي، الإعلام الرقمي⁴، وذلك حتى لو لم يختار الجمهور عن وعي مصدر الرسالة الإعلامية الرقمية التي تحملها إحدى تلك الأدوات. سواء كان محتوى تلك الرسائل مخزن في وسط إلكتروني، أو موضوع تفاعل حي، أو كان رئيس تحرير تلك المعلومات فرداً عادياً (المدونات، الفيسبوك والتويتر، الفيديو تيكس،...) أو هيئة إعلامية⁵. ويمكننا وصف أي عملية إعلامية بالإلكترونية إذا توفرت فيها العناصر التالية:

- التفاعلية: وهو ما يميّز هذا النوع عن نظيره التقليدي ذي الاتجاه الوحيد⁶؛
- عدم التزامن: حيث أصبح بمقدور الجمهور اختيار أوقات متابعة المادة المنشورة، مثلما أصبح بمقدور الناشر اختيار وقت بث المعلومة والتراجع عنها وإعادة تأكيدها⁷؛
- المشاركة والانتشار: حيث أهّل هذا النوع من الإعلام أي شخص مرتبط بشبكة الانترنت لأن يصير ناشراً، بإمكانه إيصال رسالته لكافة أنحاء العالم من غير تكلفة تذكر⁸، على خلاف التعامل مع وسائل الإعلام التقليدي المتسم بالسطحية والسلبية⁹؛
- التخزين والحفظ: حيث يمكن أرشفة وحفظ وتخزين المواد المعروضة، واسترجاعها في أي وقت، حسب درجة تطوّر الوسيلة المستخدمة¹⁰؛
- عدم التجانس: بحث حوّل هذا النوع من الإعلام كتل الجماهير المتجانسة والمتطلعة لمستجدات الأحداث والمتلهفة إلى بصيص معلومة تتفضل عليهم بها وسائل الاعلام التقليدية نتيجة إغراءات السبق الصحفي، إلى وحدات صغيرة مفتتة، نتيجة غزارة المعلومات وتنوعها وتعدد وسائل نشرها، فأصبح كل فرد يتلقى من منفذ الخاص المادة الإعلامية التي تناسبه، وزادت خياراته وتعددت وتوزع وقته بين مختلف المواقع والشبكات¹¹.

وفي المقابل ترتبط الممارسة الإلكترونية في الإعلام بعدة صعوبات؛ أهمها صعوبة التأكد من مصادر وصحة البيانات المتدفقة، فتحوّلت صناعة الرأي العام الذي كانت تتطلب جهوداً منظمة أغلبها حكومية، وبامكانيات بشرية ومادية ضخمة، إلى هواية يومية يتلاعب بها رواد المواقع الإلكترونية، بل وحتى المدونات الشخصية، أو مجرد بث مباشر لفيديوهات رأي؛ وكذلك صعوبة الرقابة حول احترام قيم وتقاليد الجمهور¹²، وهو ما أتاح لكل ذي مصلحة -بما في ذلك الأنظمة والحكومات- الفرصة للسيطرة على مصادر المعلومات، فيما يعرف بتقنية "الذباب الإلكتروني"؛ بالإضافة إلى صعوبة حماية حقوق النشر والملكية الفكرية في ظل انتشار برامج القرصنة وتطبيقات المحاكاة وتفشي ظاهرة الجرائم الإلكترونية والنصب والاحتيال؛ ودرجة توفّر الانترنت وتدققها في ظل اتساع الفجوة الرقمية الرهيبة التي تميّز بلداننا، وانتشار الأمية الإلكترونية ومتطلبات الحفاظ على الخصوصية الثقافية.

2.1 أشكال الإعلام الإلكتروني:

أول ما انتشر الإعلام الإلكتروني في صورته المرئية نتيجة انتشار وسائل البث وتنوعها، حيث عمدت القنوات الرسمية للحكومات إلى توعية الجماهير وتوجيهها¹³، عبر برامج إخبارية وحوارية، وتسويقية للسياسات، ليدخل ضمن هذا النوع أيضاً الأعمال التمثيلية وبرامج الأطفال الموجهة. وساعد تمازج تأثير الصوت والصورة معاً على شد انتباه المتلقين ودرجة وفائهم للوسيلة، مثلما ساعد على ذلك امكانية تكرار بث مادتها الإعلامية، أو التزامن في بثها على أكثر من موقع¹⁴. لكن الممارسة العملية في أوطاننا أثبتت بأن أغلب الفضائيات - ولأغراض تجارية - ساهمت في بث رسائل هامشية وتافهة ذات مضامين تسطّح التفكير والوعي بأولويات المرحلة¹⁵، وذلك في كافة المجالات: السياسية (مثل تظاهرات التهليل الحزبي أو الترويض السياسي،..) والثقافية (مثل مظاهر الفن الهابط المنبت الصلة بهوموم المجتمع،..) والاقتصادية (مثل قيم الاستهلاك اللامشروط،..).

ومع انتشار الانترنت ساعدت سهولة استخدامها وقلة تكاليفها على زيادة أعداد المواقع وانتشار مقرونياتها كمنافس شرس للفضائيات؛ حيث تنوعت أشكال نشر المعلومة: مكتوبة، مرئية، صوتية، موضوع رئيسي، تعليق أو تعقيب. وفي المقابل تميّز بعض تلك المواقع بالمبالغة في الطرح في بعض القضايا لأغراض تجارية أو حزبية أو لصناعة رأي عام أو للتشويش عليه، بما لا ينتبه إليه من هم خارج ذلك العالم الافتراضي.

وتجاوزت المواقع الإلكترونية في التأثير؛ شبكات التواصل الاجتماعي، التي أتاحت للمشاركين ضمنها تبادل مواد متنوعة: نصية، سمعية، مرئية وغيرها مع غيرهم، على غرار الفيس بوك والتويتر¹⁶، التي انتشرت وتوسع نشاطها بسبب سرعتها وعدم تكلفتها، وعدم حاجة مكتبتيها إلى أي خبرة فنية عند التأسيس والحماية، وأصبح ما ينشر عبرها مصدرا موثوقاً لدى الواقعين في سحر تلك الوسائط وجاذبيتها، يبنون عليها قراراتهم المصيرية وخياراتهم الهامة، سواء تعلق الأمر بقناعاتهم الانتخابية أو مشاريعهم الاقتصادية وحتى تلك المتعلقة بعلاقاتهم الأسرية، وهتك خصوصياتهم الشخصية!.

2. أهم إفرازات الإعلام الإلكتروني:

تمخّص عن استخدام هذه الوسيلة في مجتمعاتنا، عدّة إفرازات أهمّها:

2.1. الإفرازات الفكرية:

في الوقت الذي تتوقّع فيه المجتمعات من الوسيلة الإعلامية تعبيراً موضوعياً عن معتقداتها وميولها واتجاهات أفرادها، والاستفادة من الثورة التكنولوجية في تعزيز ذلك الدور¹⁷؛ فإنّ المتغلب بقواعده الإعلامية ووسائله المتقدمة، طفق يفرض آراءه وقناعاته على المغلوب المولع بتقليده، والمحكوم بالانصياع له واقعياً.

فكان أن ساهم هذا النوع من الإعلام فكراً في إعادة تشكيل النظام الاجتماعي القائم، مما انسحب على السلوك القانوني والنظرة السياسية¹⁸، الذي هو ليس للأسوأ دائماً.

2.2. الإفرازات السلوكية:

تلعب التعبئة أو ترقية التناوب الناجح دور الحافز الذي يدفع الناس للتفكير في موضوعات محددة لتهيئتهم للتصرف وفق أفكار ونظرات جديدة¹⁹، وهو ما يمكن استغلاله بوعي في حالات التغيير الإيجابي البناء، والانتباه له في الحالات العكسية، المراد بها تنفيذ أجنداث مناوئة وأهداف مخالفة وغير معلنة.

3.2. إفرازات تغذي التطرف:

تأكد في كثير من الدراسات أنّ العالم الإلكتروني مناخ ملائم لدعوات التطرف واستخدام العنف؛ في عالمنا العربي والإسلامي بل وفي كافة انحاء العالم، وبدأت تلك الدعوات بإثارة النعرات الطائفية والدينية، مثلما حدث في الكثير من الدول العربية والإسلامية والإفريقية تحت مسميات مختلفة: مسلم مسيحي، سني شيعي، درزي علوي، وهابي صفوي، أبيض زنجي..، وتكريس الاثنائية اللغوية، مثل معرّب مفرنس..، أو العرقية: نحو عربي أمازيغي..، لينتقل الأمر إلى التفسير والتكفير وإباحة الدماء، تحت تأثير قنوات الولاء والبراء واعتقادات الفرقة الناجية والفئة المنصورة الضاربة جذورها في عمق تراثنا.

وتجد إثارة هذا النوع من النقاشات قابلية كبيرة لدى مستخدمي الوسائل الإلكترونية المهيئين سلفاً لهذا الجدل، نتيجة أخبار وشائعات سابقة، يتم فيها التركيز على أوجه التفرقة، والتعاضى على مقومات الوحدة والانسجام، بل إنّ المستفيدين منه لا يكتفون بتحقيق أرباح نتيجة استخدامات مدفوعة كالرسائل النصية مثلاً، بل يستفيدون من الأمر باعتباره تنفيذاً لأجنداث زعزعة الاستقرار وإدخال الريبة لتقويض معانى الدولة الوطنية، وفتح المجال للتدخلات الخارجية والمناورات التنظيمية العابرة للقارات لترجيح كفة فئة على أخرى، أو لهدم السقف على كلتي الفئتين لتلقّف حلول جاهزة تعيد بناء معادلة الدولة والمجتمع وفق قيم وافدة.

ويكون ذلك وفق مراحل متتابعة؛ تتعلق الأولى بالتأثير الوجداني، من خلال إثارة الطائفة والنعرة الدينية بحجة الدفاع عن المقدسات، ويتم استخدام نصوص

دينية وتناقض تراث يَأصل لتلك الخلافات، ثم تقوم الشبكات الاجتماعية في مرحلة ثانية في نقل معلومات وبيانات تنفيذ فقط أحد الخصوم، لتذكية الردود وتأجيج الصراع، لتصل في الأخير - وهي أخطر المراحل - إلى الانتقال من التأثير في الأفكار إلى المشاركة الفعلية في التغيير بالقوة والعنف السلوكي²⁰.

وكم شهدنا من دعوات في هذا الشأن لاقت رواجاً واستعداداً ليس فقط من طرف عوام وأوساط شعبية، بل وحتى من طرف رموز ومتقنين وكوادر عالية سقطت في فخ "التورط الإعلامي" و"التعصب الإلكتروني"؛ من قبيل الترويج لتهمة سب الصحابة لإضعاف نقاشات تمحّص أحداثاً تاريخية، في مجتمع يُسب فيه المولى عزوجل يومياً في الأسواق ولأنفه الخلافات؟!..، أو استدعاء مصطلح "الزواف" - الذي يرجع إلى حقبة الحكم العثماني - قبيل الاستحقاقات الانتخابية، لتعويضه بمشروع قانون يجرم التمييز على أساس العرق أو اللغة بعدها!.. أو بالاحتفال برموز ثقافية معينة رسمياً في وقت غير بعيد من مصادر حرية مروجي تلك الرموز؟!..

ويستغل في ذلك كل الفضاءات التي يعتبر الاختلاف في الرأي فيها أمراً طبيعياً، حتى ولو كانت منافسات رياضية، مثلما حدث فيما يعرف بـ"ملحمة" أم درمان!..، بل وتتسع دائرة هذه الدعوات لتشمل الأعمال الموجهة للأطفال وحتى الأعمال الترفيهية، التي تغرس في الناشئة قيم الانتقام والغدر، وحب التملك والتسلط، وتربط أحلامهم بالخرافة والخيال، وتصنع منهم نماذج متطابقة وتقتل لديهم الفروق الفردية، وتعلقهم بالأوهام وتروّضهم على الخمول والاتكالية.

4.2. إفرزات تشجّع على الجرائم الإلكترونية:

تطوّرت أشكال الجريمة الإلكترونية بواسطة هذه الوسيلة وتعدّد صورها²¹؛ فأخذت شكل الرسائل العشوائية إلى آلاف الحسابات الشخصية التي يتم الاستيلاء على عناوينها بطرق غير شرعية، أو ابتزاز وتهديد مستخدمي الوسائط بنشر صور خاصة أو اتفاقات سرية، أو تخريب مواقع رسمية أو

تجارية، أو اختراق حسابات بنكية أو تجميدها لفائدة تنظيمات أو أشخاص، وغيرها من أشكال الجرائم.

3. مدى مواكبة التشريعات لنشاط الإعلام الإلكتروني:

تشير مجموعة القوانين والأعراف الدولية والضوابط المهنية في هذا الخصوص إلى جملة قواعد أهمها تمتع كافة الشعوب بحقوق متساوية فيما يتعلق بحقها في الحصول على المعلومات واستقبالها ونشرها بكل الوسائل الممكنة²².

وفي هذا الجزء نعرض باختصار تأصيلاً قانونياً لنشاط الإعلام عموماً وما يمكن أن نسقطه على المجال الرقمي للعملية، ثم نخصّص الحديث عن المرسوم التنفيذي المنظم لبعض أوجه النشاط في الجزائر.

3.1. مبادئ الأمم المتحدة للإعلام والاتصال:

نص ميثاق الأمم المتحدة²³ في عدة مواد (1، 55، 58) على سعي الأمم المتحدة لتحقيق التعاون الدولي وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتوفير الحريات الأساسية للجميع بدون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، ومن بين أهم تلك الحريات الإعلام والاتصال.

3.2. دستور اليونسكو:

عبّرت الفقرة الأولى من دستور اليونسكو²⁴ بشكل واضح وصريح عن حرية تدفق المعلومات، بحيث أوكلت للمنظمة مهمة تنمية التعاون لتحقيق المعرفة والتفاهم المشترك بين الشعوب باستخدام كل وسائل الاتصال الممكنة، ودعم وتطوير نشر المعارف والمعلومات من خلال التعاون بين الأمم في مجالات الأنشطة الفكرية والثقافية.

3.3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

نصت المادة 19 من الإعلان على أنّ حرية الرأي والتعبير مكفولة لكل فرد ويشمل هذا الحق حرية استقاء البناء والأفكار والبحث عنها وتلقيها وإذاعتها من خلال أي وسيلة دون التقيد بأية حدود دولية. وأشار الإعلان أيضاً إلى حماية هذه المادة عبر القواعد القانونية على مستوى كل دولة²⁵.

4.3. الإتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية:

أكدت الفقرات (18،19،20) من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية التي تبنتها الأمم المتحدة بالإجماع²⁶، على حرية المعلومات والتفكير.

5.3. إعلان المبادئ الموجهة لاستخدام البث المباشر بالأقمار الصناعية:

أشارت الفقرة الأولى من إعلان المبادئ الموجهة لاستخدام البث المباشر بالأقمار الصناعية إلى فائدة البث عبر الأقمار الصناعية والذي يجب أن يكون متاحاً لكافة الدول دون تمييز بغض النظر عن درجة نموها، أما الفقرة الثانية منه فركّزت على طرح وسائل جديدة لنشر المعرفة وتنمية المفاهيم²⁷.

6.3. القوانين الوطنية:

بالرغم من تأخر صدور قوانين وطنية في بلداننا تنظم هذا النشاط مباشرة؛ فلقد كانت هناك مسودات تقوم بصياغتها الهيئات المختصة في إعداد التشريعات الصحفية والإعلامية تحاول إقران الصحافة الرقمية بنظيرتها الورقية، مثلما هو عليه الحال في مسودة مشروع قانون الصحافة والإعلام المصري لسنة 2018²⁸، أو قانون الإعلام الجزائري الحالي 05-12 لسنة 2012²⁹، قبل صدور نص تنظيمي خاص بهذا النشاط.

واختلفت الآراء حول موضوع تقنين الإعلام الرقمي بين مؤيد ومعارض؛ فهناك من يرى بأن إعطاء الموضوع الصبغة القانونية هو تنظيم لعشوائية القطاع، التي تضرر منها مزاولو المهنة والمتلقين على حد سواء، ومنها يرى في مصطلح "قانون إعلام" مرادفاً لقيم التضييق والتقييد، في ظل الممارسات الرسمية تجاه النشاط التقليدي للإعلام، بل إنّ البعض يرى بأن مجرد فرض الصفة القانونية لمجال الإعلام الرقمي هو نوع من ممارسة سلطة غير مشروعة وقمع لحرية التعبير³⁰، وهو ما قد يفتح المجال أمام السلطة التنفيذية للتعسف على وسائل الإعلام التي تنتقد أداؤها أو أداء المنتخبين، والحد من حرية التعبير بالنسبة للآراء المعارضة أو التي تحمل وجهات نظر مخالفة لها³¹.

ورغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-332 بتاريخ 22 نوفمبر 2020، الذي يحدد كفاءات ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني، والذي تأخر كثيراً مقارنة مع ما تعج به الساحة الإعلامية من مواقع أغلبها يفتقد إلى الاحترافية والمصداقية؛ فإن ما يحمل في طياته من أحكام مخيب للأمل، ولا يتناسب مع أهمية النشاط وضرورات المساهمة في نشر الوعي المجتمعي، والوقوف بجديّة لتصحيح الانحرافات والممارسات التي أضعفت الأداء الحكومي، ووسّعت الفجوة بين مقدم الخدمة ومتلقيها، أي بين الإدارة والمواطن؛ الأمر الذي انعكس سلباً على مصداقية المؤسسات، وأجل الانتقال إلى تغيير حقيقي يلمس آثاره أبسط مواطن، وهو ما يعطي الفرصة للإعلام الأجنبي ليساهم في صناعة الرأي العام الوطني أو توجيهه، خاصة في الظروف المتسارعة المحيطة بنا.

حيث تضمّن المرسوم عدة أحكام "التزامية"، في حين كان ينتظر ممارسو هذا النشاط حماية أكثر وحقوقاً أوفر، لاسيما في مجال الحريات والضمانات، كما أنّ النص الذي يشترط في مدير جهاز الإعلام عبر الإنترنت الخلو من سوابق قضائية تتعلق بجرائم قذف أو سب أو شتم أو إهانة أو تمييز أو كراهية أو التحريض عليها؛ قد يحرم أصواتاً إعلامية اتهمت الإدارة في فترات ما بتلك الممارسات نتيجة انتقادها للأداء الحكومي في قطاعات معينة. مثلما قد يؤثر شرط توطين المواقع ضمن النطاق الإلكتروني المحلي (dz) سلباً على ممارسة الإعلام الإلكتروني، بسبب تواضع الإمكانيات التقنية اللازمة لهذه العملية³²، ناهيك عن طبيعة النص التنفيذية ومشروعيته، التي أقل ما يمكن أن يأخذ في البلدان التي تحترم حرية الصحافة فيها الصفة التشريعية.

4. تقييم تجربة إعلامية إلكترونية جزائرية "جريدة الجلفة إنفو":

يضم موقع الجلفة إنفو³³ جريدة إخبارية الكترونية يتم تحديثها دورياً حسب توقّر المادة الإعلامية، يشرف مديرها على التنسيق بين مجموعة من المراسلين المحترفين، وكذا المتطوعين من هواة الصحافة، وبعض الأقلام المحلية الغيورة

على المنطقة وانشغالاتها، يشكل غالبيتهم جامعيون واكاديميون، عبر أقسام متنوعة (الأخبار، إقتصاد وتنمية، تحقيقات، ندوات وحوارات، تربية وجامعة، صحة ومحيط، مجتمع وتكافل، ثقافة، تاريخ وتراث، فلاحة وزراعة، آراء ومساهمات، رياضة، وغيرها...)، بالإضافة إلى حزمة منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، ومركز الجلفة إنفو للدراسات، البحوث، الاستشارات والتدريب.

ومثل أي صرح إعلامي هادف، سطر الموقع أهدافه العامة انطلاقاً من حق المواطن في الإعلام، عرض آمال وآلام ساكنة الولاية والمناطق المجاورة السهبية والجنوبية وفك العزلة الإعلامية عنها، إسماع صوت المواطن لمسؤولي الولاية وصناع القرار بها، بالإضافة إلى اعتماد النقد الإيجابي البناء.

وفي الوقت الذي يعتمد الكثير من المواقع على أسلوب الإثارة لكسب أكبر عدد من الزوار؛ يركز الموقع على مصداقية الخبر وموضوعية التحليل، والعمل الدؤوب قصد رفع الغبن عن ساكنة هذه الولاية، وهو ما منح ثقة كبيرة لدى جمهوره ومتابعيه، بصفة متزايدة ومترابطة عبر الزمن.

كما أنّ سياسة الردود والتعليقات تقتضي دراستها استباقياً، بحيث لا تظهر في الموقع إلا بعد الموافقة عليها من طرف أحد إداريي الموقع، بما يتوافق وسياسة نشر التعليقات المطبقة على الجميع والمنشورة أعلى الموقع، حيث يستدعي الأمر أحياناً تعديلها كحذف أسماء أشخاص، أو كلمات غير لائقة أو حتى تصحيح عبارات، وهناك الردود التي تحذف من أصلها حينما تكون خارج الموضوع، أو تتضمن سباً وشتماً وما شابهما.

وقد لوحظ بعد وضع شروط إضافية للتعليقات، كالكتابة بلغة سليمة و فصحى والتوقيع باسم مناسب، أنّ مستوى التعليقات قد ارتفع، وأصبحت تحتوي على أطروحات بناءة و نقد مفيد، ويتضمن بعضها حلولاً لبعض المشاكل، يمكن لصنّاع القرار الاستفادة منها. مثلما يتم الاستفادة من التعليقات بالدرجة الأولى من طرف الجمهور في حد ذاته، أو المسؤول عن القطاع محل الموضوع،

وكذلك إدارة الموقع التي يتاح لها اكتشاف ميول الجمهور نحو قسم دون آخر، و
أو نحو نشاط دون غيره³⁴.

1.4. درجة مقرونية الموقع وترتيبه:

تعتبر المادة الإعلامية التي يحتويها أي موقع، ودرجة انضباط طاقمه
الإعلامي، ومصداقية ما ينقله من أخبار الواجهة التي تجذب الجمهور، ومع
مرور الوقت يمكن للإسم أن يصنع لنفسه أيقونة خاصة به، سيما إذا كان صفة
للمنطقة التي يقطن بها أغلب مرتاديه، مثل حالة الجلفة إنفو، بالرغم من عبور
المنتديات الحدود الجغرافية للولاية والوطن.

ولأن سياسة انتقاء الاخبار في الموقع تعتمد على التركيز على الملفات
الرئيسية والمحورية للمواطن كالتربية والثقافة وأحوال وهموم المواطن بالدرجة
الأولى، وعلى تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات
السليمة حسب توفر المادة، فقد احتل الموقع الصدارة محلياً، ومراتب متقدمة
وطنياً بل وعالمياً مقارنة بأغلب المواقع العربية. ففي آخر الإحصائيات (نوفمبر
2019) حول الموقع، يضم المنتدى: 1.742.022 موضوعاً؛ 22.093.016
مشاركة؛ 687.205 عضواً؛ وأكثر من 150.000 زائراً يومياً.
وتمثل الإحصائيات³⁵ المعروضة في الجدول 1 أدناه ترتيب الموقع منذ
تأسيسه.

الجدول 1: ترتيب موقع "الجلفة إنفو" في الساحة الإعلامية الإلكترونية

التاريخ	الترتيب
أفريل 2009	خامس المواقع الجزائرية، وضمن 100.000 موقع عالمي
فيفري 2010	سادس المواقع الجزائرية
ماي 2007	خامس المواقع الجزائرية
ماي 2011	ثالث المواقع الجزائرية، خلف كل من موقعي "الشروق أون لاين" و"الخبر".

نوفمبر 2012	ثاني المواقع الجزائرية، خلف موقع "الشروق أونلاين" و متقدماً على موقع "الخبر"
جويلية 2014	ثاني أعلى موقع إلكتروني في الجزائر، خلف موقع "واد كنيس" وقبل "الشروق أون لاين"
فيفري 2016	ثاني المواقع الجزائرية، خلف موقع "واد كنيس" ومتقدماً على "الشروق أون لاين، الهداف، النهار أون لاين، الخبر و البلاد"...
نوفمبر 2019	في المرتبة 4484 عالمياً، وفي المرتبة 19 من بين مختلف المواقع العالمية التي يزورها الجزائريون (قوقل، يوتيوب، فايس بوك وغيرها)
فيفري 2020	سابع المواقع الجزائرية، خلف واد كنيس، البلاد، النهار، وغيرها
جانفي 2021	تاسع المواقع الجزائرية متقدماً عن الموقع الأكثر زيارة للاستعلام عن الرواتب (بريد الجزائر)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع التالية:

<https://www.alexa.com/topsites/countries/DZ>

<https://www.alexa.com/siteinfo/djelfa.info>

<http://geekyalgeria.com/site-algeriens-plus-visites-janvier-2021>

2.4. درجة حضور الموقع ومواكبته الواقع:

عبر دراسة مسحية لمختلف موضوعات الجلفة إنفو التي تتضمنها المادة الإعلامية المرتبطة مباشرة بالمحل "منطقة الجلفة"، حاولنا تلخيص أهم مجالات المعالجة الإعلامية لأهم انشغالات المواطنين بولاية الجلفة عبر جريدة "الجلفة إنفو" الإلكترونية، والتي كانت تحين وتقدم في كل مرة من طرف إدارة الموقع إلى كافة المسؤولين كل حسب قطاعه، وعلى رأسهم الولاة المعيّنين بالجلفة غداة كل تغيير إداري، أو بمناسبة زيارات وزارية أو حكومية أو رئاسية إلى المنطقة.

وتضم تلك الموضوعات عدة ملفات أهمها: ظاهرة انتشار مرضى السرطان بالمنطقة؛ ملف المستشفى الجامعي وكلية الطب؛ قضية النقاط السوداء عبر محاور الطرقات؛ انشغالات المواطنين بخصوص السكن اللائق؛ انشغالات

المواطنين بخصوص العمل؛ ملف التجاوزات و تزوير شهادات الإقامة في مختلف المسابقات؛ قضية مافيا العقار؛ ملف جوازات الحج؛ قضية الأحياء الفقيرة المحرومة ومناطق الظل؛ التحديات المطروحة في قطاع الصناعة؛ انشغالات قطاع الفلاحة؛ نقائص قطاع الصحة المريض؛ تحديات المنظومة التكوينية؛ قضايا البيئة والتطهير؛ ملف الذاكرة والتاريخ؛ مشاريع ومنشآت مشلولة؛ أزمة قطاع التربية في المنطقة؛ تداعيات الإصرار على مساحة الولاية الخاطئة؛ انتشار ظاهرة "الباطجة".

الخاتمة:

رغم القصور الذي أظهره التعامل التشريعي؛ فإنّ واقع الأمر الذي فرضه هذا النوع من الإعلام، وبعد إصراره على متابعة تلك الملفات وغيرها، ومواصلة الضغط إعلامياً على صناع القرار محلياً ووطنياً؛ جعل بعض الملفات تعرف طريقها إلى الحل، وسجّلت السلطات المختصة بعضها في قائمة الأولويات، فكان من بين ما تحقّق:

- حلحلة ملف الحج نوعاً ما بمضاعفة عدد جوازات الولاية؛
- تبني ساكنة الجلفة مطلب مركز السرطان ليصير وعاءً احتجاجياً مستمراً، لتتدخل أعلى سلطة في الهرم الإداري على مستوى الدولة بإعطاء الأوامر في هذا الصدد؛
- تجسيد فكرة مركز جهوي للتلفزيون؛ وغيرها ممن يتلقى المواطنون وعوداً بإنجازها؛
- ترسيم الاحتفال بمظاهرات 01 ديسمبر 1960 لأبناء مدينة الجلفة، وتوثيقها وتأكيد رمزيها بنصب تذكاري يخلد موقع الحدث؛
- استرجاع جمجمة الشيخ المقاوم موسى بن الحسن الدرقاوي ضمن عملية الاسترجاع الأخيرة.

التهميش و الإحالات :

- (1) للتفصيل في مفهوم الاتصال وخصائصه راجع: د.بولرباح عسالي، تسيير المؤسسات: بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 96-101.
- (2) صالح خليل أبو أصبع، تحديات الإعلام العربي، دار الشروق، بيروت، 1999، ص 58.
- (3) نفس المصدر.
- (4) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقابة القانونية على الإعلام الرقمي (مصر لا تزال تعتمد في دساتيرها على القوانين التقليدية)، القاهرة، 2016، ص 8.
- (5) د.فاضل محمد البدراني، الإعلام الرقمي في عصر التدفق الإخباري، منتدى المعارف، بيروت، 2017، ص 11.
- (6) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص 8.
- (7) د.فاضل محمد البدراني، مرجع سابق، ص 14.
- (8) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص 8.
- (9) د.فاضل محمد البدراني، مرجع سابق، ص ص 14-15.
- (10) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، نفس المصدر.
- (11) نفس المصدر، ص 6.
- (12) د.فاضل محمد البدراني، مرجع سابق، ص 15.
- (13) د.فاضل محمد البدراني، مرجع سابق، ص 5.
- (14) نفس المصدر، ص ص 5 - 6.
- (15) د.رحيمة الطيب عيساني، "تأثير الفضائيات على القيم الاجتماعية للشباب: الشباب الجزائري أنموذجاً"، مؤتمر تقنيات الاتصال والتغيير الاجتماعي، جامعة الملك سعود، جدة، 2009.
- (16) د.فاضل محمد البدراني، مرجع سابق، ص 18.
- (17) نفس المصدر، ص 76.
- (18) نفس المصدر.
- (19) نفس المصدر، ص 77.
- (20) نفس المصدر، ص 80.
- (21) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص 29 و 30.
- (22) مركز الدراسات الاستراتيجية، القانون الدولي وحرية الإعلام الإلكتروني ، أبو ظبي. نقلا عن مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص ص 25-26.

- (23) ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945 والذي تم العمل به ابتداء من 24 أكتوبر 1945.
- (24) دستور اليونسكو الصادر في 16 نوفمبر 1945.
- (25) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.
- (26) الصادرة في 18 ديسمبر 1966 وبدأ العمل بها في 23 مارس 1968.
- (27) الذي صدر عبر منظمة اليونسكو في 15 نوفمبر 1972 وبدأ العمل بها في 23 مارس 1968.
- (28) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، مرجع سابق، ص ص 10-24.
- (29) المادتين 2 و 71 منه.
- (30) صورية بوعامر، **تقنين الإعلام الرقمي.. تنظيم أم تقييد؟**، معهد الجزيرة للإعلام، 2 سبتمبر 2018، في:

<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/299>

- (31) مزباني سهيلة، "الإعلام والصحافة الإلكترونية في التشريع الجزائري، **حوليات جامعة الجزائر**، المجلد 33، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص 376.
- (32) تصريح رياض بوخدشة رئيس المجلس الوطني للصحافيين لصحيفة العرب، الصادرة في 10 ديسمبر 2020، في:

<https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org>

(33) www.djelfa.info.

(34) من مقابلة مع مؤسس الموقع الأستاذ بلقاسم خالدي.

(35) للتفصيل أنظر:

<https://www.alexacom/topsites/countries/DZ>

<https://www.alexacom/siteinfo/djelfa.info>

<http://geekyalgeria.com/site-algeriens-plus-visites-janvier-2021>

قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- أبو أصعب، صالح خليل، (1999)، **تحديات الإعلام العربي**، بيروت، دار الشروق؛
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (2016)، **الرقابة القانونية على الإعلام الرقمي (مصر لا تزال تعتمد في دساتيرها على القوانين التقليدية)**، القاهرة، مركز هردو؛
- عسالي، بولرباح، (2017)، **تسيير المؤسسات: بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية؛
- البدراني، فاضل محمد، (2017)، **الإعلام الرقمي في عصر التدفق الإخباري**، بيروت، منتدى المعارف.

• المقالات:

- مزياي، سهيلة، (2019)، "الإعلام والصحافة الالكترونية في التشريع الجزائري"،
حوليات جامعة الجزائر، المجلد 33، العدد الرابع، ص ص 361 - 379.

• المداخلات:

- عيساني، رحيمة، (2009)، "تأثير الفضائيات على القيم الاجتماعية للشباب: الشباب
الجزائري أنموذجاً"، مؤتمر تقنيات الاتصال والتغيير الاجتماعي، جامعة الملك سعود،
جدة.

• نصوص قانونية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (1948)؛
- الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية، (1966)؛
- دستور اليونسكو، (1945)؛
- ميثاق الأمم المتحدة، (1945).

• مواقع الانترنت:

- بوعامر، صورية، (2018)، تقنين الإعلام الرقمي.. تنظيم أم تقييد؟، معهد الجزيرة
للإعلام، 2018/9/2 في: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/299>
(consulté le 07/12/2020)
- بوخدشة، رياض، (2020)، رئيس المجلس الوطني للصحافيين، تصريح لصحيفة
العرب، الصادرة في 10 ديسمبر 2020، في:
<https://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org> (consulté le 17/12/2020)
- موقع الجلفة إنفو للأخبار: www.djelfa.info
- مواقع إلكترونية متخصصة في إحصائيات وترتيب مواقع الانترنت:
<https://www.alexa.com/topsites/countries/DZ>
<https://www.alexa.com/siteinfo/djelfa.info>
<http://geekyalgeria.com/site-algeriens-plus-visites-janvier-2021>
(consulté le 28/01/2021)